

(/) - () ()

.

(// //)

:

:

.

:

:

.

:

.

()()()

:

:

:

:

.

:

.

:

:

:

-

-

الحمد لله رب العالمين، الذي ختم جميع الشرائع بشريعة الإسلام الكاملة، التي لم تدع خيراً - وإن قلَّ - إلا أمرت به، ولا شراً إلا نهت عنه، وحدّرت منه، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(١) والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على عبده ورسوله الصادق الأمين، الذي اصطفاه خالقه رحمةً للعالمين، ومبشراً بكل خيرٍ ومحدّراً من كل ضررٍ للخلق أجمعين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

:

فهذا بحثٌ مختصرٌ بعنوان (الكشف الطبي في عقد النكاح، حكمه وفوائده) بينت فيه أسباب ودواعي الكشف الطبي على الخاطب ومخطوبته قبل عقد النكاح، وبعده، متى طرأت طوارئ تستدعي الكشف على أحد الزوجين، أو كليهما، وبينت الحكم الشرعي لكل حالةٍ من الحالات التي يمكن أن يكون عليها الطرفان، معتمداً - بعد الله تعالى - على الدليل من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، والأدلة التابعة لهما، كالإجماع والقياس، والاستصحاب ونحوهما، ومسترشداً بما عثرتُ عليه من القواعد والضوابط الفقهية، وآراء من سبق إلى بحث هذا الموضوع الهام من أهل العلم. هذا وقد حرصتُ على عزو الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتخريج الأحاديث النبوية من الصحيحين أو أحدهما، فإن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما قمت ببيان درجته وصلاحيته للاحتجاج به، أو عدم صلاحيته من خلال كلام أهل الشأن في هذا المجال، وأسأل الله تعالى أن ينفع به الكاتب والقارئ، وأن يجعل ما بذل فيه من جهدٍ خالصاً لوجهه، وسبباً لمرضاته، وصلاحاً للنية والذرية، إنه

ولي ذلك والقادر عليه ، والله تعالى أعلم وأحكم وأمن ، وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وأصحابه ، وأتباعه إلى يوم الدين .

- ١ - بيان الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على الكشف الطبي .
- ٢ - كثرة الأمراض المعدية الخطيرة في عصرنا الحاضر ، التي لم تكن في أسلافنا من قبل ، حيث يسمع المتتبع كثيراً من تلك الحالات الوبائية .
- ٣ - كشف ما قد يوجد في أحد الخطيئين من العيوب التي ربما كانت محلّة بمقاصد النكاح ، أو مانعة من استمرار الزوجية ، والعيش الكريم بينهما ، واتقاء ذلك قبل الوقوع فيه .
- ٤ - اتقاء الأمراض المعدية ، القاتلة في كثير من أنواعها بقدر الله تعالى ، كالأضرار الجنسية ، التي لم تكن موجودة في أسلافنا ، التي يمكن أن يكون أحد الخطيئين مبتلى بها قبل العقد ، والكشف عنها لو طرأت على أحدهما بعد العقد ، نسأل الله تعالى السلامة والعافية .
- ٥ - حماية المجتمع من انتشار الأمراض والحد منها ، والتقليل من أي كوارثها ، وآثارها الاجتماعية ، والمالية على الأفراد والأسر والمجتمعات .

بعد البحث والتنقيب تمكنت من الوقوف على البحوث التالية :

- ١ - أحكام التشخيص الطبي ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه ، من كلية الشريعة ، لعام ١٤٢٩ - ١٤٣٠ هـ للباحث : عبد المجيد بن عبد الله اليحيى .

- ٢- الفحص الطبي قبل الزواج، دراسة شرعية قانونية، لنيل درجة الماجستير، مكونة من ٢٣٩ صفحة، الجامعة الأردنية، لصفوان محمد عضيات.
- ٣- أحكام الفحص الطبي وتطبيقاته القضائية، بحث مقدّم لقسم الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء، ١٧٧ صفحة، للباحث: محمد بن فرحان العبد الكريم الفيافي.
- ٤- الفحص الطبي قبل الزواج، لعبد الفتاح أبوكيلة، ٣٨٨ صفحة، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- ٥- الفحص الطبي بين الطب والفقه، للباحث: محمد بن يحيى اليحيى، منشور في مجلة البحوث المعاصرة، وعدد صفحاته = ٦٦.
- ٦- مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، للباحث: أسامة بن عمر الأشقر، درا النفائس.
- ٧- الفحص الطبي قبل الزواج ومدى مشروعيته، لعبد الرحمن النفيسة، نشر مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، عدد: ٦٢، ١٤٢٥ هـ.
- ٨- الفحص الطبي قبل الزواج ودوره في الوقاية من الأمراض، من منظور الفقه الإسلامي، لعلي محي الدين القرّة داغي، ضمن كتاب (فقه القضايا الطبية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت).
- ١- قمت بالتعريف بموضوع (الكشف الطبي في عقد النكاح) وبيان أهميته، وعلاقته بالأمانة والغش والضرر والإضرار.

- ٢- قمت ببيان فوائد ومحاذير الكشف الطبي على العاقلين قبل العقد وبعده ، مع بيان أقسام العيوب في النكاح ، وما يختص بالرجل منها وما يختص بالمرأة ، وما كان منها مشتركاً بين الجنسين.
- ٣- بيان أنواع ما يجب من أقسام الكشف الطبي ، وما يستحب ، وما يجوز ، مع بيان وجه الوجوب والاستحباب والجواز لكل قسم من تلك الأقسام.
- ٤- قمتُ بتصوير المسألة والتمهيد لها كلما غلب على ظني : أنها تحتاج إلى تصوير وبيانٍ بالقدر الذي يوضح المقصود منها.
- ٥- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فإني أذكر حكمها مقروناً بدليلٍ أو تعليلٍ إن وجدت إلى ذلك سبيلاً ، مع توثيق ذلك من المظانّ المعتمدة ، أو مما أمكن الوقوف عليه من المصادر المعاصرة إن وجدت ، وإن لم أجد التمسّتُ دليلاً أو تعليلاً حسب ما يظهر لي من مقاصد الشريعة.
- ٦- قمت بعزو الآيات ، بذكر اسم السورة ، ورقم الآية في الهامش.
- ٧- قمت بتخريج الأحاديث التي وردت في صلب البحث ، والحكم عليها بما ذكره أهل الشأن في علم الإسناد ، وبيان درجتها صحّةً وضعفاً إن لم تكن في الصحيحين أو في أحدهما ، وإلاّ اكتفيت بعزو الحديث إلى الصحيحين ، أو إلى أحدهما.
- ٨- ذيلتُ البحث بخاتمةٍ ، جعلتها لبيان أهم ما توصلت إليه من النتائج في الكشف الطبي في عقد النكاح حكمه وفوائده..
- ٩- أتبعْتُ ذلك بفهرس المصادر والمراجع للبحث.

جعلتُ خطّة هذا الموضوع مكوّنةً من تمهيدٍ وفصلين، وخاتمة، وبيانها على النحو الآتي :

في حقيقة الكشف الطبي ودواعيه، وفيه ثلاثة مباحث :

: تعريف الكشف لغةً واصطلاحاً.

: دواعي الكشف الطبي :

: فوائد ومحاذير الكشف الطبي على الخطيبين :

: حكم الكشف الطبي قبل عقد النكاح، وفيه مبحثان :

: الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة عيوب النكاح، وفيه مطلبان :

: بيان أقسام العيوب في النكاح.

: حكم الكشف قبل العقد لمعرفة خلوّهما من العيوب.

: الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة خلوّهما من الأمراض، وفيه

أربعة مطالب :

: حكم الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة الأمراض الوراثية.

: حكم الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة الأمراض المعدية.

: حكم الكشف الطبي قبل العقد إذا اشترطه أحد الطرفين أو وليُّ

أحدهما.

: حكم الكشف الطبي قبل العقد، إذا أمر به وليُّ الأمر.

: الكشف الطبي بعد عقد النكاح، وفيه مبحثان :

: حكم الكشف الطبي بعد العقد لمعرفة الأمراض الطارئة.

: بيان العمل حالة اكتشاف المرض أو العيب بعد عقد الزواج،

وفيه أربعة مطالب :

: اكتشاف المرض أو العيب قبل الدخول.

: اكتشاف المرض أو العيب بعد الدخول بدون علم به من الطرفين.

: اكتشاف المرض أو العيب بعد الدخول مع علم أحد الزوجين

وكتمانه.

: إذا أقدم الزوج على عقد النكاح غير عالم بوجود المرض

الوبائي فيه.

وفيه ثلاثة مباحث :

:

:

:

:

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعريف الكشف في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الكشف في الاصطلاح.

:

الكشف في اللغة هو: رفع الحجاب، وكشف الشيء وكشف عنه كشفاً: إذا رفع عنه ما يواريه ويغطيه،^(٢) ويستعمل لفظ (الكشف) ويراد به الإظهار، وهذا هو المعنى الحقيقي لهذا اللفظ، ومن هذا القبيل قولهم: كشف الثوب عن وجهه ونحوه، واكتشفت المرأة: بالغت في إبداء محاسنها.^(٣)

ويستعمل بمعنى الإزالة، وهذا معنى مجازي، ومن ذلك على سبيل المثال قولهم: كشف الأمر، وكشف عنه، أي أظهره وأبداه، وكشف الله غمه: أزاله، ومنه قوله تعالى في التنزيل العزيز ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾^(٤)

:

التعريف الاصطلاحي للفظ (الكشف) بأنه: إخضاع المقبلين على الزواج لإجراء جملة من الفحوصات الطبية؛ بغرض ضمان استمتاع كل منهما بالآخر بصورة مطمئنة، وتأكد خلوهما من العيوب، والأمراض الوراثية والمعدية"^(٦)

- () / : :
- / : . : .
- :
- () :
- :
- () :
- () :
- () / :
- / : (-) :

:

دواعي الكشف الطبي على الخاطب ومخطوبته قبل عقد النكاح مهمة، وأهمها
ثلاثة أمور:

الأمر الأول: ما قد يوجد في أحد الزوجين من العيوب التي ربما كانت محلّة
بمقاصد النكاح، أو مانعة من استمرار الزوجية بينهما، والعيش والعشرة براحة
واطمئنان، كالجبّ^(٧) والعنة^(٨) الخلقية في الرجل، والرتق والقرن، والعقل وغيرها من
العيوب في المرأة،^(٩) فإذا أجري الكشف الطبي على الرجل والمرأة قبل عقد النكاح
علم - من خلال هذا السبب الذي من الله به على عباده بمعرفة - سلامة وصلاحية

() :

() : / :

:

() : / :

() .

() : /

() /

() : /

() /

:

.

:

/ / /

: / :

.

كلُّ منهما للحياة الزوجية المستمرة، التي يغلب على ظنِّنا سعادتهما، وسعادة ذريتهما وأهلهما، فنعينهما على ذلك وندعوا لهما.

وإن تبين في أحدهما - من خلال الكشف المذكور - وجود عيبٍ من العيوب التي تنفر أحدهما عن الآخر طبعاً، وتجعل الحياة بينهما عرضةً للانهايار والزوال أوضحنا لكلا الطرفين الأمر من أول وهلةٍ، فإن تقبل المعيب على وضعه أقدم - إن لم يترتب عليه ضررٌ معلوم - وإن أبى ذلك أحجم، فإذا حصل الكشف عليهما أضحى كلُّ منهما على بصيرة من الأمر، ففي فعل هذا السبب من الإحسان إلى الرجل والمرأة قبل إجراء العقد ما لا يقدر قدره إلا من قد ابتليَ بذلك، وعرف المعاناة الناتجة عنه، نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

الأمر الثاني: ما قد يوجد في أحد الزوجين من الأمراض الوراثية، التي يتم الكشف عنها عن طريق تحليل الدم على أحد الجينات الوراثية، ^(١٠) الذي يحمل المرض، فالزواج بمن يحمل هذا الجين المصاب بالمرض يفضي إلى احتمال إصابة الذرية أو بعضها - بقدر الله تعالى - بالأمراض الوراثية، التي يحملها الجين المذكور، كالضعف الشديد في النظر، أو الحول، أو السممة الخارجة عن المعتاد، أو غير ذلك من الأمراض التي تنتقل من أحد الزوجين إلى ذريتهما بقضاء وقدر، وينبغي أن يعلم: أنَّ انتقال المرض إلى الذرية ليس أمراً مقطوعاً به، وإنما هو احتمال متأرجحٌ بين غلبة الظنِّ وضعفها. ^(١١)

() :

()

/

()

/

/

: ما ابتلي به بعض الناس - في عصرنا هذا على وجهٍ
أخصّ - من الأمراض الوبائية القاتلة في كثيرٍ من أنواعها بقدر الله تعالى،
كالأمراض الجنسية، التي لم تكن موجودةً في أسلافنا، وباتت تعرف الآن: بمرض
(الإيدز) (والزهري) (والسيلان) وغيرها،^() نعوذ بالله تعالى من كلّ ذلك، فهي
من أعظم الأمراض فتكاً، وأسرعها انتقالاً من المصاب بها إلى السليم، بيد أن
أخطرها وأشدّها خوفاً: هو (الإيدز) ولذلك يسميه كثيرٌ من الناس الآن: طاعون
العصر، وهو أكثر الأمراض التي تبعث على القلق والخوف؛ نظراً لخطورته،
وسرعة انتقاله بين الذكور والإناث بأسبابٍ متعدّدة وكثيرة، وكذلك الأمراض
المعدية الأخرى، كالفيروس الكبدي ونحوه. وسيأتي بيانها تباعاً في مسائل
وجزئيات الموضوع بإذن الله تعالى.

:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فوائد الكشف الطبي.

المطلب الثاني: محاذير الكشف الطبي.

:

لا شك أن للكشف الطبي فوائدَ ومنافعَ كثيرة، من أهمها ما يأتي:
أولاً: معرفة المقبلين على الزواج لخصائصهما الوراثية، الكامنة فيهما، أو في
أحدهما؛ حتى يكونا على بينةٍ من تلك الأمراض قبل إقدامهما على العقد، وعلى
ضوء نتائج الكشف تقرر الجهة المسؤولة إجراء العقد أو عدمه، خاصةً إذا كان أحدهما

أو كلاهما يحمل أحد الأمراض المعدية، مثل أنيميا البحر الأبيض المتوسط "التلاسيما" أو الأنيميا المنجلية،^(١٣) أو غيرهما من الأمراض الوراثية.

ثانياً: معرفة التشوهات الخلقية، أو العقلية التي قد تنتقل إلى ذريتهما بعد زواجهما، عندما يكون أحد الأبوين أو كلاهما يحمل مرضاً يؤدي - بقدر الله تعالى - إلى إعاقات وتشوهات في ذريتهما.^(١٤)

ثالثاً: معرفة الأمراض المعدية الخطيرة، كمرض الفيروس الكبدي، والزهري، والإيدز، فلا يتصور ما قد يترتب على عدم الكشف الطبي قبل عقد الزواج في هذا العصر من المخاطر، حين يتزوج حامل فيروس (الإيدز)^(١٥) من امرأة عفيفة طاهرة، وهي لا تعرف سرّه، ولا سلوكه، ولا ما يخفيه عنها، ثم لا تلبث أن تجد نفسها في مصحّ العزل تصارع الموت، وربما ابتعد عنها أقرب أقاربها؛ بسبب خيانة ذلك الزوج، الذي لم يتق الله في نفسه ولا فيها، ولا في أسرتها، وكذلك الأمر في حالة ما إذا دخل زوجٌ سليمٌ بامرأة مصابة بالمرض نفسه، نتيجة نقل دم لها أو خلاف ذلك من الأمور المشبوهة، ثم يجد الزوج نفسه يصارع الموت بعد أن كان صحيحاً معافى.^(١٦) بالإضافة إلى تتعدّد الإصابات بالأمراض المعدية

() : () : / -
/ /
-
() /
()
()

الخطيرة، فلم تعد الإصابة بها قاصرةً على الزنا ونحوه، وهذا يبين أهمية الكشف قبل الزواج.

رابعاً: الكشف المبكر عن المرض الكامن في جسم المصاب أياً كان نوعه، الذي قد لا تظهر آثاره إلا بعد بلوغ سنٍّ معين، أو مرحلة متأخرة، لا يجدي فيها دواءً، كمرض (السرطان) ونحوه، فيبدأ بعلاجه قبل أن يصل إلى المرحلة التي لا يستجيب فيها للدواء، فعلى المرء أن يسعى للحفاظ على صحته ما استطاع إلى ذلك سبيلاً مباحاً، سواءً بالدفع (الوقاية) أو الرفع (الدواء بعد حصول المرض).^(١٧)

خامساً: حماية المجتمع من انتشار الأمراض والحد منها، والتقليل من أي كوارث تحدث هزات مالية وإنسانية للأفراد والأسر والمجتمعات، خاصةً لدى ارتفاع نسب المعاقين في المجتمع، وتأثيره المالي والإنساني، من حيث إنَّ كلفتهم المالية أكثر من كلفة الأفراد الآخرين.^(١٨)

سادساً: رفع الحرج عن كثيرٍ من الأسر، فبعضها أو أغلبها تتحرَّج عندما يتقدم لخطبة ابنتهم خاطب، خاصةً إذا كانوا لا يعرفون سلوكه من قبل، فإما أن يعتذروا إليه لمجرد الشك في سلوكه، وإما أن يقبلوا به وهم لا يعرفون عنه شيئاً، وقد يحدث لابنتهم ما يضرُّها، ولا يريدونه لها، بسبب عدم الكشف قبل العقد.^(١٩)

()

-

:

:

/

()

/

()

. /

كما أن للكشف الطبي في عقد النكاح فوائد ومنافع، فإنَّ له محاذيراً، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: ما يترتب من الآثار النفسية على من تدلُّ خريبتهم الوراثية بأنَّ لديهم أمراضاً واقعةً أو متوقعةً في المستقبل؛ فالرجل إذا اكتشف أنه مصاب بالعقم، أو بعض الأمراض المعدية، التي سبق التمثيل لها في المطلب الأول - مثلاً - ربما يعود عليه ذلك بالضرر، الذي من أبرز مظاهره: الضيق والاكتئاب والخوف من المستقبل، وقد يجرُّ إلى الإصابة بأمراضٍ نفسيةٍ وعضوية.^(٢٠)

والمرأة إذا اكتشفت أنها مصابةٌ بمرضٍ معدٍ في الكبد، أو الصدر...، أو أنَّ لديها مرضاً وراثياً فإنها سوف تصاب هي الأخرى بمرضٍ نفسيٍّ وعضويٍّ، وهذا يؤدي بدوره إلى الإحباط، وربما أوصل إلى اليأس والقنوط والاكتئاب. بيد أن الكشف المذكور لا يكشف عن جميع الأمراض في آنٍ واحد^(٢١)

ثانياً: أن الكشف عن مكنون الإنسان من العيوب المستورة، والأمراض المعدية والوراثية قد تفضي إلى البعد عن الزواج، واللجوء إلى الأفعال المحرَّمة؛ خوفاً وخجلاً مما يترتب على كشف وإظهار ما كان مستوراً عن الناس، وفي هذا خطر على الأمة حين ينكفي أبناؤها عن الزواج؛ لما يتركه الكشف الطبي من آثارٍ نفسيةٍ عليها.^(٢٢)

() /
() /

<http://www.islamtoday.net>

:

() / -

/

الثالث: أنَّ في الكشف الطبي إفساءً لأسرار الإنسان التي تنفّر الناس عنه ؛ لأنه إذا تناقل الناس : بأنه مصابٌ بمرضٍ ما فسيكون ذلك مدعاةً له للانعزال عن المجتمع ، وابتعاد الناس عنه ، وهذا سيؤدي به إلى أمراضٍ ، نفسيةٍ وعضوية خطيرة.^(٢٣)

هذه هي أهم ما يمكن تصوره من المحاذير حيال الكشف الطبي عند إرادة العقد بين الزوجين.

:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة عيوب النكاح.

المبحث الثاني: الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة خلوِّهما من الأمراض.

:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان أقسام العيوب في النكاح.

المطلب الثاني: حكم الكشف قبل العقد لمعرفة خلوِّهما من العيوب.

:

العَيْبُ في اللغة: الوصمة والعار، قال سيبويه: أَمَالُوا (العاب) تشبيهاً له بألف (رمى) لأنها منقلبة عن ياء. وهو نادر، والجمع أعياب وعيوب " (٢٥).

وأما العيب اصطلاحاً: فهو " ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وأرباب الخبرة عادة. (٢٦)

والعيوب المتوقعة في كلٍّ من الرجل والمرأة التي ذكرها الفقهاء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: (يختص بالرجل) ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

() / ()

/ ()

: : :
: / :
. /

المثال الأول: العُنة، والعُنة مأخوذةٌ من العِنان، وهو الزمام الذي تقاد به الناقة، والمراد: أنَّ الزوج يحبس عن الجماع إما دائماً، إذا كانت العُنة فيه من أصل الخلقة، وإما في وقتٍ دون وقتٍ، إذا كانت العُنة طارئةً عليه، ومناسبتها للاشتقاق ظاهرة، فإنَّ الزمام يحبس الناقة عن حرية الحركة، فكذلك العُنة؛ لأنها تحبس الإنسان عن الجماع، بمعنى: أنه لا يتمكن من جماع زوجته، سواء كانت العُنة حادثةً أم طارئةً. ^(٢٧)

محدودة بضابط معين لا معدودة، بمعنى: أنها لا تنحصر بعدد معين؛ ولذلك قال العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - : ((كلُّ عيب ينفرُّ أحدَ الزوجين من الآخر، ولا يحصل به مقصود النكاح فإنه يوجب الخيار، وإنه أولى في الفسخ به من الفسخ بالعيوب في المبيع))^(٣٢) ومن تلك العيوب مثلاً: "باسور وناصر" وهما دآآن بالمقعدة، والجذام، والمراد به: التقرُّحات التي تصيب الجلد، قد يصل الحال بالمصاب به إلى تساقط اللحم، ومنه: البرص، وهو البياض الذي ينتشر شيئاً فشيئاً على شكل بقع، في مكانٍ أو أماكن متفرقة من الجسم، قد تكون في بدايتها قليلةً مستورةً عن أعين الناظرين، ثمَّ تتزايد بعد مرور الزمن، حتى تجعل مظهر المصاب به مشوهاً أمام ناظره.^(٣٣) نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

ومن العيوب المشتركة - أيضاً - كون أحد الزوجين عقيماً، أو خنثى واضحاً،
أمَّا الخنثى المشكل فلا يصحُّ نكاحه اتفاقاً.^(٣٤)

() / :

: / :

() / :

/ :

/ :

/ :

() / :

:) / " :

: / :

/ :

: :

ومن العيوب المشتركة: الجنون، وريحٌ منكرة تنبعث من الجسم، أو المعدة، وبخر الفم، وهي ريحٌ كريهة تنبعث من معدته خلقةً، إلى غير ذلك من العيوب، فأغلب هذه العيوب وغيرها مما لم يذكر هنا لا تكتشف - غالباً - قبل عقد النكاح إلا من خلال الكشف الطبي على مريدي عقد النكاح، ولو قدر أنه عُقدَ النكاح بين الزوجين بدون الكشف عليهما، ثم بعد الدخول ظهر في أحدهما عيبٌ مخلٌ بمقاصد النكاح، أو ببعضها، كالعقم مثلاً، فإنَّ الحياة الزوجية ستكون عرضةً للزوال والانهيار في أقرب وقتٍ، إن لم تنزل في الحال.

:

الذي يظهر لي: أنَّ حكم الكشف على الرجل والمرأة قبل عقد النكاح لا يخلو من حالين:

الحال الأولي: أن لا يعرف عن الرجل ولا عن المرأة، ولا عن أحدٍ من قرابتهما شيءٌ من العيوب، فيكون حكم الكشف الطبي عليهما مباحاً؛ لأنَّ الأصل - في هذه الحال - سلامتهما من العيوب المخلّة بالمقاصد الأساسية من النكاح، حتى يثبت أو يغلب على الظنُّ ما يعارض هذا الأصل.

الحال الثانية: أن يعرف عن الرجل أو المرأة، أو عن أحدٍ من قرابتهما شيءٌ من العيوب التي تنتشر بين أفراد الأسرة عادةً، كالجذام، والعقم، والبرص، والحول، وضعف النظر الشديد^(٣٥) ونحو ذلك.

فالذي يظهر لي: أنَّ حكم الكشف على من عرف عنه، أو عن بعض أقاربه منهما بشيءٍ من ذلك مشروع؛ إما ندباً، وإما وجوباً، إذا ارتقى الشكُّ بوجود ذلك العيب في المشكوك فيه أو ورثته إلى غلبة الظنِّ، وكان قوياً؛ وذلك لدليلين:

الدليل الأول: أنَّ التجارب على مرِّ الأزمان دلَّت على أنَّ وجود شيءٍ من العيوب بين أفراد أسرة أحد الزوجين قرائن قويةٌ على احتمال سريان العيب الذي في القريب إلى قريبه، سواءً كان ضعفاً شديداً في النظر، أو سمناً، أو غيرهما، فتلك القرينة عارضت أصل السلامة، الذي ذكرناه في الحال الأولى.

الدليل الثاني: أنَّ عقد النكاح من أعظم العقود أهميّةً، وأشدّها خطراً؛ نظراً لما يترتب عليه من المنافع إن صلح حال الزوجين، وعاشا حياة المودة والمحبة والرحمة والوئام، ولما يترتب عليه من المضار إن فسد حالهما، وساءت عشرتهما، فينبغي أن يعامل هذا العقد بمبدأ الحيطة والحذر الذي علّمنا ربنا بقوله تعالى ﴿ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾^(٣٦) فالآية وإن كانت نزلت في كيفية صلاة الخوف، وبيان التعامل مع الكفار أثناء الصلاة، إلّا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب،^(٣٧) فالله تعالى علّمنا مبدأ أخذ الحيطة

() :

() / :

:

() / :

:

/ :

/ :

/ :

:

والحذر كلُّما استدعى الأمر ذلك، أو اقتضاه الحال، ولا يختصُّ ذلك بصلاة الخوف التي نزلت الآية بشأنها، بل هو تعليمٌ لنا بمبدأ الأخذ بالأسباب.^(٣٨)

ومما يشهد لهذا المبدأ قوله ﷺ «لا يلدغ المؤمن من جحرٍ واحدٍ مرتين»^(٣٩) ومعناه: أنه لا يحصل الحلم المطلوب من الشخص حتى يرتكب الأمور ويتعرَّ فيها، فيعتبر بها ويتبين مواضع الخطأ ويجتنبها،^(٤٠) ونقل ابن بطَّال عن أبي عبيدٍ أنه قال في معنى الحديث: إنه ينبغي للمؤمن إذا نكب من وجهٍ أن لا يعود لمثله. ثمَّ قال: وترجم له في كتاب الأمثال: باب المحاذرة للرجل من الشيء قد ابتلي بمثله مرةً. وفيه: أدب شريف، أدَّب به النبيُّ ﷺ أمته، ونبههم كيف يحذرون ما يخافون سوء عاقبته، وهذا الكلام مما لم يسبق إليه النبيُّ ﷺ^(٤١) انتهى.

() /

() :

/ :

() /

:

/ :

/ :

() /

:

وفي اعتقادي: أنَّ الإقدام على الكشف في هذه الحالة لا ينافي التوكل على الله تعالى لا من قريبٍ ولا من بعيد؛ لأنَّ هذا فعل سببٍ من الأسباب التي يسرّها الله تعالى لعباده؛ كي يتبينوا من خلالها ما قد يكون بعد العقد، وبعد إفساد بكرة المرأة: سبباً للفرقة، وانهيار الحياة الزوجية، وإحلال الكراهة والبغض والخصومة محلّ المودة والرحمة والوئام، وقد جرت العادة- في كثيرٍ من الحالات- حدوث ما يكون سبباً للفرقة بين الزوجين من العيوب التي لا تعلم لهما إلا بعد الحياة الزوجية الفعلية، إذاً فمن رحمة الله تعالى: أن يسرّ أسباب الكشف المبكر لتلك العيوب، حتى يعلم- على وجه الدقّة بإذن الله تعالى- سبيل الحياة بينهما أهي سالكة- بإذن الله تعالى- بعد زواجهما، أو أنها ستكون متعثّرة، أو مكدّرةً على الأقل. والله تعالى أعلم.

:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة الأمراض الوراثية.

المطلب الثاني: حكم الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة الأمراض المعدية.

المطلب الثالث: حكم الكشف الطبي قبل العقد إذا اشترطه أحد الطرفين أو وليُّ

أحدهما.

المطلب الرابع: حكم الكشف الطبي قبل العقد، إذا أمر به وليُّ الأمر.

:

الفرع الأول: تعريف الكشف الطبي في اصطلاح الفقهاء المعاصرين.

الفرع الثاني: حكم الكشف الطبي قبل العقد لمعرفة الأمراض الوراثية.

: تقدم أن :

الكشف الطبي : إخضاع المقبلين على الزواج لإجراء جملة من الفحوصات الطبية ؛ بغرض ضمان استمتاع كل منهما بالآخر بصورة مطمئنة ، وتأكد خلوهما من العيوب ، والأمراض الوراثية والمعدية" (٤٢)

وتجدر الإشارة إلى أن الفقهاء الأقدمين لم يبحثوا حكم الكشف الطبي على الراغبين في الزواج قبل العقد ولا بعده ؛ وذلك لمعافاتهم بعدم وقوعها في عصرهم ، حيث إنها لم تحدث إلا في عصرنا ، حينما اختلط الحابل بالنابل ، والصالح بالطالح ، من الذين تلوثوا بموبقات المعاصي ومهلكاتها ، من الزنا واللواط وغيرهما ، مما ينتج عن كثرة المخالطة في المأكّل والمشرب وغيرهما ، ومعلوم أثر المجلس السيئ على جلسيه .

:

يقصد بالكشف عن الأمراض الوراثية : الكشف عن بعضها ، أو أهمها ؛ إذ لا يمكن الكشف عن جميعها في آن واحد ؛ لكثرتها التي تقدّر بالآلاف ، وما زال اكتشاف أنواع جديدة منها مستمراً بين فترة وأخرى ، ولكن يجري الكشف الطبي عن الأمراض الوراثية التي تنتشر - غالباً - بين أوساط المجتمع ، كمرض الثلاسيميا (أنيميا حوض البحر الأبيض المتوسط) والأنيميا المنجلية (فقر الدم المنجلي) وغيرهما. (٤٣) ويتم الكشف عنها - طبيّاً - : بالكشف عن (الجين) الوراثي الذي يتوقع أنه حامل للمرض ، عن طريق دم الخاضع للكشف عليه ، بالطرق المعروفة لدى أربابها. (٤٤)

() :

() / -

() / -

() :

أما الحكم الشرعي لهذه المسألة فقد اختلف الفقهاء المعاصرون في على قولين :

: وبه قال

جمهور المعاصرين.^(٤٥)

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة من القرآن والسنة والعقل، يمكن

تلخيصها بالآتي :

: الآيات التي طلب أنبياء الله تعالى وعباده الصالحون فيها: الذرية

الطبية، وقرّة الأعين من الذرية، كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا
وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(٤٦) : أن الذرية مطلب

فطري مشروع للأنبياء والصالحين من عباد الله تعالى، والكشف الطبي قبل العقد
وسيلة - بإذن الله - إلى الذرية السليمة، والوسيلة لها أحكام المقاصد.^(٤٧)

: الأحاديث الدالة على حسن اختيار الزوجة، كالترغيب في النظر

إليها، وكونها ودوداً ولوداً، وغيرها من الصفات التي ورد الحث عليها في حديث «
تزوجوا الودود الودود...»^(٤٨) وتعلم من خلال قياسها على قريباتها، كالأم،
والأخوات، والجدّات، والعمات....،

()

/

:

()

:

()

/

/

()

:

:

:

: أن في تلك التوجيهات النبوية دليلاً على جواز الكشف الطبي ومشروعيته في كل من الراغبين في الزواج ؛ لأن الكشف المذكور يحقق مراد الشارع بصورة شبه يقينية، أو غالبية.^(٤٩)

: الأحاديث الدالة على تجنب الصحيح أسباب المرض ومواطنه، حذراً من انتقاله من المريض إلى السليم عند وجود أسبابه بقدر الله تعالى ، كحديث «فرّ من المجذوم فرارك من الأسد»^(٥٠)

وحديث « لا يوردن ممرض على مصح »^(٥١)

: أن هذه الأحاديث وما شابهها دلت على جواز فعل الأسباب الواقية من الأمراض بإذن الله تعالى ، والكشف الطبي أنجح هذه الأسباب التي يسرها الله للناس وكشفها لهم.^(٥٢)

	/	/	=
()	:	/	
" .	(/ /) "	"	(/)
-			()
- /		:	
:	:		()
		:	/
	"		
:	:	/	()
			.

: أن من مقاصد الشريعة حفظ النسل ، ومن وسائل حفظ النسل
الكشف الطبي قبل الزواج على الراغبين فيه ؛ لوقاية الذرية من الأمراض الوراثية ،
بعلاج المصاب بها إن أمكن ذلك قبل حدوث الضرر ، أو باجتناّب أحد الزوجين
للآخر ، والزواج بالسليم من تلك العلل الوراثية.^(٥٣)

: وممن قال بهذا سماعة :

الشيخ عبد العزيز بن باز،^(٥٤) والشيخ عبد الله بن جبرين،^(٥٥) وهو رأي عددٍ من
الباحثين والأكاديمين.^(٥٦) واسدل أصحاب هذا القول بما يلي :

: الأحاديث الدالة على أنه ينبغي دوام إحسان الظنّ بالله تعالى ،
كقوله صلى الله عليه وسلم « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي ، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا
دَعَانِي »^(٥٧)

		() =
-	/	
	.	()
-	/	()
/ :	()	()
.	-	
.	- /	()
.	.	()
:	()	()
.	:	:

: بأنَّ فعل الأسباب لا يتعارض مع إحسان الظنِّ بالله

تعالى ، والكشف الطبي هو سببٌ من الأسباب التي يسرها الله لعباده.^(٥٨)

: أنَّ نتائج الكشف الطبي على الراغبين في الزواج قد تخطئ ، وإن

لم تخطئ فليست يقينية ، بل تبقى احتمالية ، ومن ثمَّ يكون الإقدام عليها عبثاً وتضييعاً للمال.^(٥٩)

: بعدم التسليم ؛ لأنَّ التجارب الكثيرة كلَّ يوم تثبت مصداقيتها إلا ما

ندر ، والنادر لا حكم له ، وإنما الحكم للغالب الشائع.^(٦٠)

: بعد عرض القولين ، وأدلة كلٍّ منهما يظهر لي رجحان القول الأول ،

القاضي بجواز الكشف الطبي قبل الزواج ؛ وذلك لقوة أدلته ، وضعف أدلة القول المقابل ، بما ورد عليه من المناقشات المؤثرة ؛ ولأنَّ الأصل في الأشياء الحلُّ الإباحة ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلاَّ بدليل ناقل ، والله أعلم.

()

- /

()

()

()

:

الذي يظهر: أنَّ حكم الكشف الطبي قبل عقد الزواج لا يخلو من حالين:

()

()

:

()

:

:

()

Acquired Immune Deficiency

:

()

/

:

-

()

% :

-

()

: ، بمعنى أن كل واحدٍ من الراغبين في الزواج يعيش حياةً طبيعيةً ، ولم يعرف به مرضٌ من الأمراض الخطيرة المعدية. ففي هذه الحال صرح الفقهاء المعاصرون الذين تكلموا عن حكم هذه المسألة: بجواز الكشف الطبي على الراغبين في الزواج قبل عقد نكاحهما ؛ للتأكد أنهما خاليان من الأمراض الوبائية ، ولم أقف على خلاف ذلك فيما أمكنني الوقوف عليه من المراجع.^(٦٢)

قال الدكتور/ عبد الله حسن في هذه المسألة: لم أقف على رأيٍ يخالف في مشروعية الفحص الطبي قبل عقد الزواج عن الأمراض المعدية...^(٦٣) ولم أقف لهم على أدلةٍ للقول بالجواز يمكن القبول بها ، والتسليم لها.^(٦٤)

: بأن الأصل في هذه الحال: جواز الكشف وإباحته؛ استصحاباً لأصل السلامة في الخطيين من جهة ، وعدم الدليل الموجب للكشف عليهما - حال سلامتهما - من جهةٍ أخرى ، والأصل في

()

:

:

()

()

»

«..

»

«

الأشياء الحلّ والإباحة، فليستصحب هذا الأصل ؛ عملاً بقاعدة "الأصل بقاء ما كان على ما كان" ^(٦٥) والله تعالى أعلم.

:

:

: متى كان أحد الخطييين مريضاً مرضاً معدياً، وقُصدَ من الكشف على المصاب قبل عقد الزواج: التبين مما إذا كان بالإمكان علاج المصاب من عدمه، وكذلك إذا وجدت قرائن تدلُّ على احتمال إصابة أحدهما بمرضٍ معدٍ، كما لو عُلِمَ أنه كان يخالط من ظهرت إصابته بفيروس الكبد (c) أو امرأة طلقها زوجٌ كان مصاباً بالإيدز، أو مرض السلّ، أو الزهري، أو غيرها من الأمراض المعدية، فيراد من الكشف على المصاب تبين سلامته من عدمها؛ ليقرر على ضوء نتائج الكشف: الإقدام على الزواج، أو الإحجام عنه.

: أنَّ حكم هذه المسألة في هذه الحال يتخرَّج على مسألة (حكم التداوي) لأنَّ الكشف الطبي هنا تعدُّ المرحلة الأولى من مراحل التداوي، ومعلوم أنَّ الأصل العام في حكم التداوي: الجواز والإباحة، أما من حيث الحكم الخاص بكلِّ فردٍ: فإنَّ حكمه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص على التفصيل الآتي:

() /

: /

: /

: :

: يكون التدواي واجباً على الشخص إذا كان تركه يفضي إلى تلف نفسه أو أحد أعضائه أو عجزه، أو خيف انتقال المرض إلى غيره، كالأمراض المعدية، وهي عين مسألتنا في هذه الحال الثانية.

: يكون مندوباً إليه إذا كان تركه يؤدي إلى ضعف البدن وعجزه فقط، دون تلف نفسٍ أو عضوٍ، أو خوف انتقال المرض الضار إلى غيره.

: يكون مباحاً إذا لم يندرج في الحالتين السابقتين، وتركه أفضل.^(٦٦)

: يكون مكروهاً إذا كان بفعل يخاف منه حدوث مضاعفاتٍ أشدَّ من العلة المراد إزالتها.

: يكون حراماً إذا علم أو غلب على الظنَّ هلاك المريض بالدواء، أو كان بدواءٍ محرماً.^(٦٧)

وبما أنَّ ترك الكشف الطبي عن الأمراض المعدية قد يترتب عليه ضرر المصاب بالمرض، وضرر آخر، وهو: انتقال المرض المذكور إلى السليم، فإنَّ حكم الكشف على الراغبين في الزواج قبل العقد - في هذه الحال الثانية - واجبٌ؛ وذلك للأدلة الآتية:

() / /

/ /)

-

/ / :

/ /) ()

/ / :

-

: ما سبق ذكره من الأحاديث الدالة على تجنب الصحيح مخالطة المريض ، فقد تنوعت أساليبها ، تارةً بنهي الصحيح عن وروده على المريض ، وتارةً بأمره بالفرار عن المريض كما يفرُّ من الأسد ، وقد تقدّم تخريجها ، وبيان وجه الاستدلال بها على المراد.^(٦٨)

: قول الله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٦٩) وقوله جلّ ذكره ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٧٠)

: أنهما دلّتا على تحريم قتل النفس ، والإلقاء بها إلى التهلكة ، فيدخل في عموم النهي الوارد في الآيتين : نهي السليم من الزوجين عن معاشرة المصاب بشيءٍ من الأمراض المعدية القاتلة ؛ لأنّ الإقدام على المعاشرة ونحوها هو من فعل الأسباب المنهي عنها ؛ لما قد يترتب عليها من الضرر بقدر الله تعالى ، ولا يمكن توقّي ذلك ومعرفته إلّا بالكشف الطبي على الزوجين قبل عقد النكاح.^(٧١)

: قوله ﷺ « تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً ، إِلَّا

السام والهرم »^(٧٢)

()	.	
()	:	.
()	:	.
()	-	
()	-	.
()	/	:
" "	/	/
" "	/	/
	/	/
:	.	

من هذا الحديث ، وما ورد بمعناه : أنه يدلُّ على وجوب
التداوي ؛ لورود الأمر به عند وجود المقتضي ، قال ابن القيم- ^(٧٣) رحمه الله
تعالى - : "وفي هذه الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي ، وأنه لا ينافي التوكل ،
كما لا ينافي دفع ألم الجوع والعطش ، والحرّ والبرد بأضدادها ، بل لا تتم حقيقة
التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضياتٍ لمسبباتها قدراً وشرعاً ،
وأنَّ تعطيلها يقدح في نفس التوكل كما يقدح في الأمر والحكمة ، ويضعفه من
حيث يظنُّ معطلها أنَّ تركها أقوى في التوكل ، فإنَّ تركها - عجزاً - ينافي
التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه
ودنياه ، ودفع ما يضره في دينه ودنياه ، ولا بد مع هذا الا اعتماد من مباشرة
الأسباب ، وإلاَّ كان معطلاً للحكمة والشرع ، فلا يجعل العبد عجزه توكلاً ، ولا
توكله عجزاً". ^(٧٤)

: أن من مقاصد النكاح استمرار الزواج ، وحصول المودة
والمحبة بين الزوجين ، والإخلال بهذا المقصد ضررٌ بالزوجين أو بأحدهما ، وزواج
المصابين بأمراضٍ معديةٍ قاتلة لا يدوم ، ومآله إلى الفرقة ، وهذا ضرر ، ولا يمكن
معرفة ذلك والتوقي منه إلا بالكشف الطبي قبل الزواج ، وما كان وسيلةً لتوقي
الضرر فهو واجب ؛ عملاً بقاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد والغايات" ^(٧٥)
والله أعلم.

() :

() /

() /

/

:

الذي يظهر لي من النصوص الشرعية: أنَّ حكم الكشف الطبي على الراغبين في الزواج إذا اشترطه أحدهما، أو وليُّ أحدهما واجبٌ لا محيد عنه، سواء كان الباعث على الكشف مرضاً وراثياً، أو وبائياً معدياً، : ألا يُفرَّق بين الأمراض الوراثية والمعدية: بأنه يجب الكشف إذا كان الباعث عليه مرضاً معدياً، كالفيروس الكبدي (c) والإيدز، والزهري، وغيرها من الأمراض الوبائية، ولا يجب الكشف إذا كان الباعث مرضاً وراثياً، باعتبار وقوع الخلاف في حكم الكشف على المصاب به؟ : أنه لا يلزم التفريق بين النوعين من تلك الأمراض؛ لأنَّ جمهور العلماء المعاصرين: على عدم التفريق في وجوب الكشف على من تظنُّ إصابته بأيٍّ منهما؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ لا يرضى أن يتزوج بمن يغلب على ظنِّه أنه مصابٌّ بأيٍّ مرضٍ وراثيٍّ، يفيد الواقع، وحثَّاق الأطباء وغلبة الظنِّ: بسراية كلِّ من المرض الوراثي والمعدِّي إلى ذريَّة الزوجين، متى كان أحدهما أو كلاهما مصاباً بذلك، مع الإقرار بشدَّة الضرر الناتج عن أغلب الأمراض المعدية أكثر منها في أغلب الأمراض الوراثة^(٧٦).

$$\frac{\frac{1}{2} \times \frac{1}{2}}{\frac{1}{2} + \frac{1}{2}} = \frac{1}{4} \div \frac{1}{2} = \frac{1}{2}$$

وبناءً على ذلك يظهر أنَّ الكشف على الراغبين في الزواج - حال اشتراطه من أحد الطرفين، أو وليه - أمرٌ واجبٌ، دون تفريقٍ بين الأمراض الوراثية والمعدية؛ وذلك للأدلة الآتية:

: قوله ﷺ «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً أحلّ حراماً أو

(۷۷) « حَرَّمَ حَلَالًا »

قوله ﷺ: «أحقُّ الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج»^(٧٨)

وهذان النصفان وما ورد بمعناهما مما لم يذكر هنا كلها تدلُّ على وجوب الوفاء بالشروط التي اشترطها أحد الطرفين على الآخر، أو من يقوم مقامهما في جميع

العقود، ويدخل عقد النكاح في ذلك دخولاً أولياً؛ لما له من الأهمية البالغة؛ ولما يترتب عليه من المصالح والمحاسن إن وُفِّقَ الزوجان في حياتهما وعشرتهما؛ ولما قد يترتب عليه من المخاطر والمساوئ إن كان الأمر بالعكس؛ فإنَّ مقاطع الحقوق عند الشروط، كما قال ذلك الخليفة الملهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.^(٧٩)

وفي حال اكتشاف عيبٍ مَحَلٍّ بِمَقْتَضَى عقد النكاح، أو مرضٍ خطيرٍ وراثيٍّ أو وبائيٍّ في أحد الزوجين، أو كليهما قبل عقد النكاح، فالحكم في هذه الحال: وقف إجراء العقد، وأن يمضي كلٌّ منهما في طريقه، دفعاً للضرر الذي قد يترتب على ذلك المرض الذي يغلب انتقاله إلى السليم منهما، أو إلى أولادهما؛ حتى لا يكون السليم أو الذرية ضحيةً التعدي أو التفريط.^(٨٠)

:

اختلف العلماء والباحثون المعاصرون في حكم إلزام ولي الأمر بالكشف الطبي على قولين:

:

:

بحيث لا يتمُّ الزواج إلاَّ بذلك، ومن قال بهذا القول: وهبه الزحيلي، وناصر الميمان، وعبد الله موسى، وعارف علي عارف، والشيخ وليد الطبطبائي، وعكاشة الطيبي.^(٨١)

() / :

:/ :

... :

() / .

()

/ / /

واستدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية :

: قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ

الدُّعَاءِ ﴾^(٨٢)

: أنَّ المحافظة على النسل من الكليات التي جاءت الشرائع السماوية

أمره بالحفاظ عليها، ومن الوسائل التي يتحقق بها ذلك: الفحوصات الطبية قبل

الزواج.^(٨٣)

: قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ

الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾^(٨٤) ففي هذه الآية الكريمة الأمر بطاعة أولياء الأمور متى كان أمره بالمعروف

من الدين، ومقتضى الأمر الوجوب، مالم يصرفه صارف عن الوجوب إلى غيره، ولا

صارف هنا، فبقي على أصل الوجوب.^(٨٥)

: قوله ﷺ « عليكم بالسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبدٌ

حبشي »^(٨٦) فألزمهم بالسمع والطاعة ؛ لأنَّ الله أوجب ذلك على عباده المؤمنين، كما

تقدم بيانه في الدليل الثاني.^(٨٧)

() :

() -

() :

() /

() :

() :

() :

() :

() / ...

() /

: قوله ﷺ « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى

الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني » وفي رواية أخرى : « من أطاع الأمير فقد أطاعني ، ومن عصى الأمير فقد عصاني » ()

: أن هذا الحديث وأشباهه يدلُّ على وجوب طاعة وليِّ الأمر ، إذا

لم يكن المأمور به معصيةً ، وهذا ينسحب على الكشف الطبي قبل الزواج ، وكلُّ ما أمر به لجلب مصلحةٍ أو درء مفسدة ، لأنَّ تصرُّف الإمام على الرعية منوطٌ بالمصلحة. ^(٨٩) فالأمر بالكشف المذكور قبل الزواج يحقق المصلحة للمأمورين ، بحمايتهما ، وحماية ذريتهما ، والمجتمع بأسره من الأمراض المعدية ، وسرايتها إلى الذرية من بعدهما. ^(٩٠)

قال في فتح الباري ^(٩١) : هذه الجملة منتزعة من قوله تعالى : (من يطع الرسول

فقد أطاع الله) ، أي : لأنني لا أمر إلا بما أمر الله به ، فمن فعل ما أمره به فإنما أطاع من أمرني أن أمره ، ويحتمل أن يكون المعنى : لأنَّ الله أمر بطاعتي ، فمن أطاعني فقد أطاع

() = / . /
() / (...) :
/ :
/ :
() /
() -
() / .

أمر الله له بطاعتي، وفي المعصية كذلك، والطاعة (هي الإتيان بالمأمور به، والانتهاز عن المنهي عنه، والعصيان بخلافه) ^(٩٢)

: قوله ﷺ « إنما الطاعة في المعروف » ^(٩٣) أي: الذي ليس بمنكر، والكشف الطبي قبل الزواج من المعروف الذي تجب طاعة ولي الأمر فيه إذا أمر به، درءاً لمفسدة انتقال العدوى من المصاب إلى السليم، ثم إلى ذريتهما بعد إنجابهما، وربما سرى إلى المجتمع بأسره. ^(٩٤)

قالوا ومما يؤيد هذا القول، والعمل به: القواعد الفقهية التالية:

« ^(٩٥) - »

: أن حكم الوسيلة مثل حكم ما توصل إليه من الغايات والمقاصد، فإذا كان المقصد واجباً فوسيلته واجبة، وإن كان مستحباً فهي مستحبة، وهلمّ جراً، والغاية من الكشف الطبي قبل الزواج: هي سلامة الزوجين وذريتهما من الأمراض الخطيرة المعدية؛ وهذا يؤيد أنه يجوز لولي الأمر الإلزام به؛ رعاية لمصالح الأفراد والجماعات، ودرءاً للمفاسد الصحية، والاجتماعية والمالية.

() / / /

() : ()

() - - :

() -

() / / / /

« (٩٦)

- »

: أنه يجب دفع الضرر بكل وسيلة يمكن الحصول عليها، والكشف الطبي قبل الزواج هو إحدى هذه الوسائل، فيجوز لولي الأمر أن يلزم به ؛ دفعاً للضرر قبل الوقوع فيه،^(٩٧)

« (٩٨)

- »

: أن تصرف الإمام إزاء رعيته يجب أن يكون مبنياً على جلب المصلحة، ودرء المفسدة، وبما أن الإلزام بالكشف الطبي قبل الزواج، لمعرفة وجود تلك الأمراض المعدية من عدمها: هو من المصالح العامة، التي يناط القرار فيها بالإمام، فيشرع له الإلزام به، وتجب طاعته ؛ لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وقد تحقق وجود المصلحة هنا. والله تعالى أعلم.

:

: وإنما يكون ذلك بطريق الحث والحض ونشر الوعي بالوسائل

() :

:

/ :

:

() /

/ () /

/

المختلفة، بشرط أن يقتصر في الحث على الكشف المذكور على الأمراض المعدية الخطيرة، السارية، وألاً يترتب على عدم الكشف الطبي: إبطال العقد.

وممن قال بذلك: سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وعبد الكريم زيدان، ومحمد عبد الستار شريف، ومحمد رأفت عثمان، وهو القول الذي تبناه مجمع الفقه الإسلامي الدولي.^(٩٩)

واستدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

: أن أركان عقد النكاح التي جاءت بها النصوص الشرعية محددة، وإيجاب أمر على الناس، وجعله شرطاً للنكاح أمر زائد على شرع الله، وهذا باطل.^(١٠٠)

: بأن أصحاب القول الأول لا يجعلون الإلزام بالكشف الطبي شرطاً لصحة النكاح، ولم يجعلوه شرطاً زائداً على ما في الكتاب والسنة، وإنما أصل ذلك عندهم من باب السياسة الشرعية، والأحكام الاجتهادية التي لا نص فيها، ويلزمون بالكشف الطبي من باب دفع الضرر عن الناس، في أزمة أصبح من السهل تحقيقه، بخلاف الأزمة السابقة، والأحكام تتغير بتغير الأزمان.^(١٠١)

() / :

:

() /

/ /

() /

: :

: أن النكاح لا يلزم منه الذرية ، فقد يتزوج الرجل لأجل قصد

المتعة فقط ، فلا وجه لإلزامه بالكشف الطبي ، كما هو الحال في كبير السن.^(١٠٢)

: أن الإلزام بالكشف الطبي قبل الزواج عند من يقول به لا يتمحض

لأجل الإنجاب أو عدمه ، وإنما الهدف منه - بالدرجة الأولى - دفع ضرر الأمراض المعدية الخطيرة في أحد الزوجين ، التي يخشى انتقالها إلى السليم منهما ، ثم إلى أطفالهما.^(١٠٣)

: الذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة أنه لا بد من التفريق بين

حالتين :

: أن يكون المقصود بالكشف الطبي قبل الزواج التأكد من خلو

الخطيين عن الأمراض المعدية الخطيرة ، كمرض نقص المناعة المكتسبة ، أو الوباء الكبدي والزهري ونحو ذلك ، أو في حالة انتشار الأمراض المعدية ، وقرّر خبراء الأطباء : أن الزواج من أهم أسباب انتشار تلك الأمراض ، فإذا ألزم ولي أمر المسلمين بالكشف الطبي قبل الزواج ، فهو لازم شرعاً ؛ لأنّ درء الأمراض المعدية من أسباب حفظ النفس التي تقتضيها الضرورة الشرعية ؛ ففعل الأسباب لأجل اجتناب المضار الواقعة ، أو المتوقعة بغلبة ظنّ أهل الخبرة وحدّق الأطباء : واجب شرعاً.

ويؤيد هذا المسلك : القاعدة الثالثة : «مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب»^(١٠٤)

() /

/ /

()

() / :

:

/

: أنه إذا توقّف فعل أمرٍ من الأمور الواجبة على أمرٍ ثانٍ ليس واجباً في الأصل كان ذلك الثاني واجباً في هذه الحال ؛ لأنه لا يتم الأمر الأول إلا بفعل الأمر الثاني ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وبيان تطبيق هذه القاعدة هنا: أنّ المحافظة على أرواح الناس ونسلهم ، وحمايتهم من الأمراض المزمنة أو المعدية : من المقاصد الواجبة ، التي جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيقها ، وإذا كان ذلك لا يتحقق إلا بالكشف الطبي قبل الزواج كان القول بمشروعية الإلزام به واجباً متعيناً ؛ لأنّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ؛ للاطمئنان بالنتائج السليمة ، ومعالجة الحالات المصابة ، ناهيك عن أنّ المصالح المترتبة على الكشف الطبي ودرء المفاسد في هذه الحال أعظم من المحاذير المترتبة عليه .

: أن يكون الكشف الطبي قبل الزواج يتعلق بغير ذلك ، كأن يتمحض فقط لأجل اكتشاف صلاح الزوجين للإنجاب ، أو في الأحوال العادية التي لا تنتشر فيها الأمراض المعدية ، ولا يكون الزواج سبباً رئيساً لانتقال أمراض مزمنة أو معدية لا تتضمن نوعاً من الخطورة على الزوجين ، ولا على ذريتهما ، فلا وجه للإلزام بالكشف المذكور قبل الزواج ، لأنه - حينئذٍ زيادةً على الشروط الشرعية ، التي شرعها الله في كتابه ، وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وفي القول بالتفصيل في هذه المسألة جمعٌ للأدلة الشرعية ، والقواعد الفقهيّة ، والله تعالى أعلم .

= / :

: :

:

:

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم الكشف الطبي على الزوجين بعد العقد لمعرفة الأمراض الطارئة.

المبحث الثاني : بيان العمل حالة اكتشاف المرض أو العيب بعد عقد الزواج.

:

المراد بهذا المبحث : أن يكون الكشف الطبي على الزوجين بعد عقد النكاح مباشرةً ، أو بعد مرور زمنٍ على حياتهما الزوجية ، وطروء أمرٍ على أحدهما يستدعي الكشف عليه طبياً ، إما بسبب طروء بعض الأمراض المتقدّم ذكرها ، وإما بسببٍ آخر ؛ كما لو حامت حول أحدهما شكوكٌ في ممارسة جريمة الزنا أثناء سفرياته إلى البلدان المشبوهة ، التي انتشر بين أهلها مرض نقص المناعة أو غيره من الأمراض الخطيرة المعدية ، وإما بسبب اكتشاف عيبٍ مخلٍّ بمقاصد النكاح شرعاً وعرفاً ، فما حكم الكشف على الزوجين في هذه الحال ؟

الذي يظهر لي : أنّ حكم الكشف الطبي على من دعت الحاجة إلى الكشف عليه من الزوجين - ولو بعد مرور سنواتٍ على حياتهما الزوجية - : واجب محتم ؛ وذلك لما يأتي من الأدلة :

: النصوص الواردة بنفي الضرر والمضارّة ، والوعيد على من قصد

الضرر بغيره ، ومن أبرزها ما يأتي :

١ - قوله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار »^(١٠٥)

وهو حديث أجمع العلماء على صحة متنه ؛ لأنَّ النصوص في الكتاب والسنة كلها تدل دلالة واضحة على صحة معناه ومضمونه ، وعليه يمكن القول : بأنَّ هذا أصل في أنه لا يجوز للرجل ولا للمرأة أن يضرَّ أحدهما بالآخر ضرراً مباشراً ، ولا بأيِّ سببٍ كان ؛ لأنَّ هذا الحديث نصٌّ في تحريم الضرر بأنواعه فإنَّ (لا) النافية تفيد استغراق الجنس فالحديث وإن كان خبراً لكنه بمعنى النهي ، فيكون المعنى (اتركوا كلَّ ضررٍ وكلَّ ضرار ، ومن أعظم الضرر : أن يتسبَّب أحد الزوجين على الآخر بمرضٍ قد يفضي إلى هلاك النفس وضياع المال ، وربما تعدى ضرره إلى الذرية ،^(١٠٦) سواء كان واقعاً بالفعل ، أو متوقعاً في المستقبل ، متى كانت أسبابه وقرائنه قائمة على توقع حدوثه من قبل أهل الشأن ، والنهي عن الشيء نهى عن فعل أسبابه ، وأمرٌ بضده اقتضاءً ، كما هو معروفٌ في القواعد الأصولية والفقهية.^(١٠٧)

() / : :

": / :

: /

: :

/ ()

/ ()

/

٢- قوله ﷺ « مَنْ ضَارَّ ضَارَّ اللَّهُ بِهِ وَمَنْ شَقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ »^(١٠٨)

فظاهر الحديث يدلُّ على تحريم سائر أنواع الضرر ما قلَّ منه وما كثر إلا لدليل ؛
لأن النكرة في سياق الشرط تفيد العموم.^(١٠٩)

٣- ما روي عن أبي بكر الصديق قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَلْعُونٌ مَنْ ضَارَّ
مُؤْمِنًا أَوْ مَكَرَبَهُ»^(١) وورود اللعن على متعمد الضرر بغيره من المسلمين دليلٌ على
أنَّ قصد الضرر بأيِّ مسلمٍ من كبائر الذنوب.

٤- أنَّ الضرر والمضارة نوعٌ من الظلم بغير حق ، وتحريم الظلم بغير حقٍّ مما
علم من الدين بالضرورة، فقد تواتر ورود النصوص من الكتاب والسنة على تحريم
الظلم تواتراً لا يكاد يوجد له نظير.

: قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(١١١)

وقوله جلَّ ذكره ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(١١٢) وقوله جلَّ شأنه ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي
الظَّالِمِينَ﴾^(١١٣)

ومن السنة قوله ﷺ « إِنَّ اللَّهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَقْلُتْهُ »^(١١٤)

()	/	(/	()
/	()	/	
		()	
	/	:	/
:	/		()
.	/	:	:
.	:	:	/
		:	()
	:	:	()
.	:	:	()
.	:	:	()

وقوله ﷺ « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا... » (١١٥)

وقوله ﷺ « الظلم ظلمات يوم القيامة » (١١٦) فهذا غيضٌ من فيض النصوص الواردة بتحريم الظلم وذمّ الظالمين ، والتي لا يمكن حصرها والإتيان على جميعها في بحثٍ مختصرٍ كهذا.

: أنّ الظلم يكون ظلماتٍ على صاحبه ، بمعنى : أنه لا يهتدي يوم القيامة سبيلاً ، حين يسعى نور المؤمنين بين أيديهم وبأيمانهم ، ويكون عقوباتٍ وشدائد في الدنيا حسيةً ومعنوية ، والضرر والمضارة بالغير نوعٌ من أنواع الظلم الذي وردت النصوص بتحريمه ، والوعيد على فاعله بالعقوبات والشدائد والنكال في الدنيا والآخرة. ()

() = () : () / ... /

: : :

()

() : / :

() : () : () :

() : / :

:

() : / :

:

()

: قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يوردن ممرض على

مصيح» ()

والمراد من نهى النبي ﷺ عن الدنو من المريض على الصحيح أن يبين للناس: أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها، فأرشد فيه إلى مجانبة ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره، وإن كان المرض لا يعدي بطبعه؛ لأن اعتقاد تأثير الأسباب بطبعها من غير إضافة إلى الله هو من اعتقاد الجاهلية، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك، وأكل مع المجذوم؛ ليعين لهم: أن الله هو الذي يمرض ويشفي، ففي نهيه إثبات للأسباب بقدر الله تعالى، وفي فعله الأكل مع المجذوم: إشارة إلى أن تلك الأسباب لا تستقل بالتأثير، بل الله هو الذي إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئاً، وإن شاء أبقى فيها قواها فتؤثر بقدر الله. (١١٩)

: قوله ﷺ: «إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا

وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها» (١٢٠) وقد امتثل هذا الأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وطبقه قولاً وفعلاً حينما عاد بمن معه إلى المدينة، يوم أن سمع بوقوع طاعون عمواس في الشام (١٢١) وهو - رضي الله عنه - أفهم الناس بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

() :
() /
() /
() : /
() : /
() :
() :
() :

: قوله ﷺ « فرَّ من المجذوم فرارك من الأسد » ^(١٢٢) فالأمر بالفرار

من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمرٍ طبعي؛ وهو انتقال الداء من جسدٍ لجسدٍ بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة؛ ولذلك يقع في كثيرٍ من الأمراض في العادة: انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة، فإنَّ المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته ومضاجعته، وكذا يقع كثيراً بالمرأة من الرجل وعكسه، وينزع الولد إليه؛ ولهذا يأمر الأطباء بترك مخالطة المجذوم، لا على طريق العدوى، بل على طريق التأثير بالرائحة؛ لأنها تسقم من واطب اشتمامها، ومن ذلك قوله ﷺ (لا يورد ممرضٌ على مصح) فالعدوى أن يكون بغير جرب، أو بإنسان برص، أو جذام، أو مرضٌ ثبتت العدوى فيه بالتجربة، فتتقى مخالطته؛ حذراً أن يعدو ما به إلى السليم، ويصيبه ما أصابه. ^(١٢٣) وليس هذا من باب العدوى، بل هذا من باب الطب، كما أنَّ أكل ما يعافه الإنسان، واشتتام ما يكره ريحه، والمقام في بلدٍ لا يوافق هواه وطبعه يضُرُّ به، وما يوافقُه ينفعه بإذن الله " ^(١٢٤)

:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اكتشاف المرض أو العيب بعد العقد وقبل الدخول.

المطلب الثاني: اكتشاف مرضٍ أو عيبٍ بعد الدخول بدون علمهما به.

()	:	.							
()	:	.	/	-	:				
:	:	.	+	:	:	:			
()	:	.	/						

المطلب الثالث: اكتشاف مرضٍ أو عيبٍ بعد الدخول مع علم أحدهما
وكتمانه.

المطلب الرابع: إذا أقدم الزوج على عقد النكاح غير عالمٍ بوجود المرض
الوبائي فيه.

:

الأمراض المعدية التي تظهر بأحد الزوجين بعد العقد مباشرةً، أو بعد فترةٍ زمنيةٍ
من حياتهما لا يخلو من حالين:

: أن يكون ذلك المرض الطارئ من الأنواع التي يمكن الوقاية منها
بأخذ التطعيمات الطبية، التي تقي - بإذن الله تعالى - منها، أو العيوب التي يمكن
علاجها، فهذا النوع لا يؤثر على العقد بأي نوعٍ من أنواع التفريق، ويبقى الزوجان
على حالهما كما كانا قبل ذلك الطارئ.^(١٢٥)

: أن يكون من الأمراض المعدية التي لا يمكن الوقاية منها في عرف
الأطباء بتطعيماتٍ ولا بغيرها، وتنتقل عن طريق المعاشرة الجنسية، كالإيدز،
والزهري، والسيلان، والفيروس الكبدي (c) ونحوها، ويشهد حدّاق الأطباء: بعدم
مقدرتهم على معالجة المصاب من هذا المرض، فإذا توفّر ذلك فإنه يحرم على المصاب
بهذا الداء من الزوجين أن يكتمه عن السليم منهما، كما يحرم عليه - أيضاً - القيام
بأي فعلٍ يكون سبباً لانتقال المرض، كالمعاشرة الجنسية ونحوها، إذا كان معروفاً -
طبيباً أو عادةً - أن ذلك الفعل يكون سبباً لانتقال المرض - بقدر الله تعالى - من
المصاب إلى السليم.

وعليه: فيجب على الزوجة منع نفسها من زوجها إذا ثبتت إصابته بالمرض المذكور، وثبتت سلامتها منه، وكذلك العكس؛ لأنه لا يحل لأحد أن يلحق الضرر بنفسه، ولا بغيره؛ للأدلة التي تقدم ذكرها في تحريم إلحاق الضرر والمضارة بالنفس، أو بالغير، وتحريم قتل النفس، أو الإلقاء بها إلى التهلكة.^(١٢٦)

:

: أن المرض المذكور

ينتقل - بقدر الله - بين الزوجين بواسطة المخالطة، أو المعاشرة الجنسية، كالإيدز ونحوه، فإنه يحكم - حينئذٍ - بوجوب التفريق بينهما فوراً؛ دفعاً لوقوع الضرر بالطرف السليم من الزوجين، أو الذرية المنتظرة بينهما في المستقبل؛

^(١٢٧) بل لا أعلم في ذلك خلافاً. ويستند في هذا الحكم إلى الأدلة الواردة في الكتاب والسنة، التي تقدم ذكرها بالتفصيل^(١٢٨) في تحريم إلحاق الضرر والمضارة بالغير، وتحريم الإلقاء بالنفس إلى التهلكة.

ووجوب رفعه بعد وقوعه أو التقليل منه عند العجز عن تلافيه ورفع كلفه، وعلى هذا تنطبق القواعد والضوابط الفقهية، كقاعدة ((لا ضرر ولا ضرار))^(١٢٩) وقاعدة ((الضرر يزال))^(١٣٠) أي: تجب إزالته.^(١٣١)

()	-	.	
()	/	-	
	/	/	.
()	-	.	
()	/	:	:
	:	:	:
	/	:	:

: اتفق الفقهاء على أنه ليس كل عيب يصلح سبباً لطلب الفسخ والتفريق به، بل ضابط الأسباب التي تصلح لإثبات الفسخ بها: هي كلُّ عيبٍ من العيوب المخلة بمقاصد النكاح الأساسية، وتنفّرُ أحدَ الزوجين من الآخر، أو يترتب عليها ضرر لا يحتمله الطرف الآخر، ولا يمكن إزالته بدواءٍ أو استئصال، فإنه يوجب الخيار للسليم منهما، وإنَّ الفسخ بالعيب المذكور أولى في الفسخ به من الفسخ بالعيوب في المبيع.^(١) ولكن لا يتحتم الفسخ بكلِّ حال، بل الخيار راجع إلى السليم من الزوجين، فإن اختار البقاء على النكاح، وهو عاقلٌ رشيدٌ فله ذلك، وإن اختار الفرقة فرّق الحاكم بينهما.^(١٣٢)

: اتفق الفقهاء على أنه يشترط لثبوت حق الفسخ بالعيب: عدم العلم به وقت العقد ولا قبله، ولا بعد العلم بالعيب والرضى به.^(١٣٤) فإن علم أحد الزوجين بالعيب قبل العقد، أو بعده، أو في أثناءه ورضي بالعيب فلا خيار له اتفاقاً؛ لأنَّ رضاه به شبهةً بمن يشتري السلعة المعيبة راضياً.^(١٣٥) وبناءً على ذلك: فليس أمام العالم بالعيب مع الرضى به - على التفصيل المذكور - إلاَّ الطلاق من جهة الزوج، أو الخلع من جهة الزوجة، ممن أراد منهما مفارقة الآخر، هذا هو مفهوم كلامهم، والله أعلم.

: اختلف الفقهاء في العيوب التي يثبت بها الخيار، ولمن تثبت على قولين:

: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يثبت حقُّ الفسخ لكلٍّ من الزوجين، متى وجد أحدهما بالآخر عيباً يمنع الاتصال الجنسي، ولم يخصوا الفسخ بما اقتصر عليه الأحناف من العيوب الثلاثة، بل وافقوا الحنفية فيها، وزادوا عليها مشروعية الفسخ بكلِّ عيبٍ يخلُّ بمقاصد النكاح، ويتضرر به الطرف الآخر، واستدلوا لما ذهبوا إليه: بعموم الأدلة الواردة في الكتاب والسنة، التي تقدّم الاستدلال بها على تحريم إلحاق الضرر والمضارة بالغير؛ ولأنَّ كلاً من الزوجين يتضرر بكلِّ عيبٍ يخلُّ بمقاصد النكاح الأصلية.^(١٣٦)

() :

/ :

() /

/) / - /

/ /

/ - / ()

/ () / /

: أنه يثبت الخيار للزوجة في ثلاثة من العيوب فقط، وهي: كون الرجل عنيماً، أو مجبوباً، أو خصباً، وبه قال الحنفية؛^(١٣٧) واستدلوا لتخصيص ثبوت الخيار بالزوجة: بأن الزوج يستطيع دفع الضرر عن نفسه بالطلاق الذي ملكه الله إياه، دون حاجة لرفع الأمر للقضاء؛ لما فيه من التشهير بالمرأة، أما الزوجة فلا تملك الطلاق، فيتعين إعطاؤها حق التفريق بالفسخ؛ لتدفع به الضرر عن نفسها.^(١٣٨) وعللوا لتخصيص الفسخ بالعيوب الثلاثة فقط: بأن الغاية من الزواج حفظ النسل، فإذا لم يكن الزوج صالحاً للتناسل استحال تحقيق المقصود من العقد، أما غير هذه العيوب فهي لا تمنع تحقق مقاصد النكاح، ويكفي تحققه في الجملة، وزاد بعض الحنفية ثلاثة عيوب أخرى، وهي: الجنون والجذام، والبرص.^(١٣٩)

: الذي يظهر لي رجحانه: هو القول الأول، في أحقية الفسخ بكل عيب يخل بمقاصد النكاح؛ لقوة دليله ووجاهته؛ لأن كلاً من الزوجين يتضرر بوجود أي عيب يخل بمقاصد النكاح الأساسية، كما أن الراجح مشروعية: عدم تخصيص الفسخ في جانب الزوجة فقط، بل يشرع لكل واحد

/	-	/	=
.	/	/	/
/	/	/	()
	.	/	
	/		()
.	/	/	
/	/	/	()
	.	/	

منهما إذا وجد سببه ؛ لأنَّ الأصل تساوي الرجل والمرأة في الأحكام ، إلاَّ بدليل
يخصص الحكم بأحدهما ، ولا دليل ، وأمَّا التعليل بكون المرأة لا تملك الطلاق ،
فيتعين اختصاصها به ؛ لتدفع به الضرر عن نفسها فليس مبرراً ؛ لأنَّ الضرر منفيٌّ
شرعاً كلَّما تحققنا وجوده بأدلة رفع الضرر ونفيه ورفعته ، وعلى أيِّ شخصٍ
كان ، وليس الفسخ هو الوسيلة الوحيدة لدفع الضرر . والله تعالى أعلم .

:

الكلام على هذا المطلب من النواحي الآتية :

: أن يتمَّ اكتشاف مرضٍ خطيرٍ معدٍ بأحد الزوجين ، ويعلم

بالوسائل الطبية : ، فالذي يظهر لي : أنَّ الحكم في

هذه الناحية لا يخلو من حالين :

:

: فالذي يظهر لي في هذه الحال :

ولو رضي الطرف السليم باستمرار الزوجية ؛ ^(١٤٠) وذلك للأدلة الآتية :

: النصوص التي وردت بنفي الضرر والمضارة ، والنهي عنه ،

والوعيد باللَّعن على من سعى إلى ذلك وتعمده ، وقد تقدَّم سردها وبيانها
بالتفصيل ، ^(١٤١) فلا داعي لإعادتها .

() / .

() - - .

: قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ^(١٤٢) وقوله - سبحانه -

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (١) وقتل النفس، والإلقاء باليد إلى التهلكة يرجع إلى أمرين: الأمر الأول: ترك ما أمر به العبد، إذا كان تركه موجباً أو مقارباً لهلاك البدن أو الروح، والأمر الثاني: فعل ما هو سبب موصل إلى تلف النفس أو الروح، فيدخل تحت ذلك أمور كثيرة من أسباب قتل النفس، فهذه الآية ونحوها تدلُّ على أنه يجب على الإنسان: اجتناب أسباب التهلكة من فعلية وتركية، وبتعبير المناطقة: من سلبية وإيجابية. (٢) يدخل في عمومها: إقدام السليم من الزوجين على البقاء مع الطرف المصاب بمرضٍ خطيرٍ ثابتةٍ عدواه وانتقاله إلى السليم بقدر الله تعالى، بسبب الخلطة بينهما، والمعاشرة الجنسية على وجهٍ أخصّ، وهذا ضربٌ من القتل للنفس، والإلقاء بها إلى التهلكة.

: النصوص التي وردت بأمر السليم من المرض أن يفرَّ من المجذوم فراره من الأسد، وبالنهي عن ورود الممرض على المصحِّ، والنهي عن الدخول إلى أرض قد علم وجود الطاعون وانتشاره بين أهلها، وقد تقدَّم - أيضاً - ذكرها وبيان ما تدلُّ عليه بالتفصيل الذي أغنانا عن إعادتها وتكرارها هنا. ()

[illegible]

: أن الحكم بالتفريق الفوري بين الزوجين - في هذه الحال - من حق المجتمع، ممثلاً بولي أحد الزوجين، وولي الأمر أو من ينيبه؛ لمنع الأفراد من ممارسة حقوقهم فيما يعود عليهم وعلى الأفراد بالضرر، فيجب التفريق متى عُلِمَ - بما لا يدع مجالاً للشك، أو غلب على الظن بطرق ووسائل طبية - أن المرض ينتقل إلى السليم وإلى ذريته؛ وذلك حفاظاً على المصلحة العامة، ووقايةً للمجتمع من الأمراض؛ ودفعاً لأعظم المفسدين بارتكاب أخفهما. ()

:

: فالذي يظهر في هذه الحال: أن عقد النكاح باقٍ بحاله، مع إثبات الخيار لمن يخشى الضرر بطول الانتظار منهما؛ وذلك لما يأتي من الأدلة:

: أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، () فالأصل بقاء النكاح قائماً، ولا يزول هذا الأصل إلاً بدليل أقوى منه، ولا يوجد دليل يقضي بزوال النكاح بين الزوجين في هذه الحال، التي نحن بصدد الحديث عنها.

: أنه لو حكم بالفرقة بين الزوجين لكان في ذلك الحكم ارتكاب محظورين، أولهما: تحريم كل منهما على الآخر، وثانيهما: إحلال المرأة لغير زوجها، وفي هذا مفسدة كبيرة بدون ضرورة تلجئ إلى ذلك.

: أن في الحكم بالفرقة إضراراً بهما وبأولادهما، إن كان لهما أولاد، فيكونون عرضةً للضياع؛ بسبب فراقهم لوالدتهم، والله تعالى أعلم.

لكن يجب - في هذه الحال - عزل المصاب من الزوجين عن السليم عزلاً تاماً، إذا أثبت الأطباء يقيناً أن المرض لم ينتقل بعد إلى الطرف الآخر، بحيث لا يمكن

() / .

() / .

المصاب من فعل أي شيء يكون سبباً - بقدر الله تعالى - لانتقال المرض إلى السليم، معاشرةً كان ذلك الفعل أو غيرها من الأفعال التي يقرّر الأطباء أنه يكون سبباً لانتقال المرض بإن الله تعالى.

أمّا إن اختار السليم من الزوجين المفارقة، أو لم يلتزم المصاب بالامتناع عن فعل أسباب انتقال المرض فإنه يجب التفريق بينهما حينئذٍ؛ دفعاً للضرر عن السليم، وحفاظاً على صحته، ووقايةً للمجتمع من المخاطر؛ وذلك للأدلة التي وردت بالنهي عن الضرر والمضارة، والأمر بفعل أسباب الوقاية من المخاطر، وقد سبق بيانها بالتفصيل، الذي أغنانا عن إعادتها هنا.^(١٤٨) والله تعالى أعلم.

: أن يتم اكتشاف المرض الخطير المعدي في أحد الزوجين بعد الدخول، ويعلم بالوسائل الطبية: أنه قد انتقل بالفعل إلى السليم منهما، فالأظهر هنا: بقاء النكاح واستمراره، مع إثبات الخيار لمن قرّر الأطباء إمكان تداويه من مرضه، أمّا إذا تساوى في عدم إمكانية التداوي من المرض المذكور فالنكاح باق على أصله، والدليل على بقاء النكاح من وجهين:

: أن الأصل بقاء ما كان على ما كان،^(١٤٩) فالأصل بقاء النكاح قائماً، ولا يزول هذا الأصل إلاّ بدليل أقوى منه، ولا يوجد دليل يقضي بزوال النكاح بين الزوجين في هذه الناحية التي نحن بصدد الحديث عنها.

: أنه لا فائدة - حينئذٍ - من حتمية الحكم بالفرقة بين الزوجين؛ لوجود المرض فيهما جميعاً، واستوائهما في الضرر، وبناءً على ذلك يبقى النكاح قائماً بينهما حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، إلاّ إذا اختار أحدهما مفارقة الآخر فله ذلك.

() - .
() / / .

وفي حالة الحكم ببقاء النكاح بين الزوجين المصابين يجب اتخاذ كافة الوسائل والإجراءات الكفيلة بمنع الإنجاب بإذن الله تعالى، متى كان ثابتاً - طبيياً - أنه يمكن انتقال المرض المذكور إلى الذرية، عملاً بأدلة دفع الضرر ورفعها، التي تقدّم ذكرها مراراً،^(١٥٠) ووقايةً للمجتمع من تلك الأمراض الفتاكة، ودرءاً للمفسدة عن الأمة،^(١٥١) ورحمةً بالذرية.

ولا تقتصر المسؤولية على الزوجين أو أوليائهما فحسب، بل يجب على وليّ الأمر إذا علم بذلك: أن يأمر المعني بالشأن أن يتخذ كافة الأسباب التي تمنع الإنجاب من أبوين مصابين بهذا المرض، ولو بإجراء فحوصٍ دوريةٍ لهما، والسعي للإجهاض في الأيام الأولى من الحمل إن وقع ذلك؛ إذا قرّر الأطباء احتمال انتقال المرض إلى الذرية؛ حرصاً على السلامة العامة، وحمايةً للمجتمع من هذا الوباء الخبيث.^(١٥٢)

: أن يتمّ اكتشاف عيبٍ في أحد الزوجين، وهذا العيب إما أن يكون محتملاً في العرف والعادة، أو غير محتملٍ، فإن كان محتملاً فلا يؤثر على عقد النكاح، ولا يثبت به خيار الفسخ للطرف السليم من العيوب، وإن كان غير محتملٍ في العرف والعادة، كما لو كان العيب مما تنفر منه الطباع، ولا تطيقه النفوس، كطروء البخر الكريه على أحد الزوجين، أو استطلاق البول ونحوه، وما أشبه ذلك من العيوب التي تخلُّ بمقاصد النكاح، أو بعضٍ منها في أحد الزوجين دون الآخر، وقرر خبراء الأطباء: عدم إمكانية التداوي من هذا العيب.

()	:	.
()	/	.
()	/	-

فالذي يظهر لي في هذه الحال: أنَّ حكم النكاح باقٍ على حاله، بيد أنَّ بلوغ العيب الوصف المذكور يثبت الخيار للطرف الآخر من الزوجين، إن شاء اختار المفارقة، وإن شاء اختار استمرار النكاح، ولو كان يوجد فيه العيب نفسه؛ لأنَّ الإنسان يتقزَّر من عيب غيره دون عيب نفسه.^(١٥٣)

ولا يحكم هنا بوجوب الفرقة وحتميتها؛ لأنَّ الحقَّ - في هذه الحال - للمخير، فإذا أسقطه سقط، إلَّا إذا قرَّر حذَّاق الأطباء بأنَّ العيب الموجود يمكن التداوي منه، فلا يثبت الخيار حينئذٍ؛ وذلك لدليلين:

: أنَّ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.^(١٥٤) والأُمور بأسبابها، فلما أمكن زوال سبب ثبوت الخيار - وهو التداوي من العيب الموجود - ثبت بقاء النكاح.

: أنَّ لأصل بقاء النكاح قائماً، ولا يزول هذا الأصل إلَّا بدليل أقوى منه، ولا يوجد دليل يقضي بزواله كما تقدَّم قريباً.^(١٥٥) والله تعالى أعلم.

:

مثال ذلك لو أقدم أحد الزوجين على عقد النكاح علماً بوجود المرض الخطير المعدي فيه قبل العقد، لكنه كتمه عن الطرف الآخر حتى تمَّ العقد، وحصل الدخول، فهذا الفعل من أعظم الأضرار المحرَّمة، وأكبر أسباب الاعتداء؛ لما يترتَّب عليه من

() / .

() /

/

() .

عظم الضرر، والغش والخداع، والمكر والتدليس، وأبرز ما يدلُّ على تحريم ذلك دليلاً:

: ما سبق ذكره - بالتفصيل - من الأدلة الواردة بنفي الضرر والمضارة، والنهي عنه، والوعيد على مرتكبه باللَّعن وغيره.^(١٥٦)

: النصوص الواردة في ذم الغشاشين، والخائنين، والنهي عن ذلك

في كثير من نصوص الوحيين، كقوله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١٥٧) وقوله جلَّ ذكره ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(١٥٨)

ففي الآية الأولى نهى مطلق لكل مؤمن عن خيانة الأمانة في القليل والكثير منها إذا كان على علم بأن عمله هذا خيانة، وفي الآية الثانية: بين المولى بأنه عرض الأمانة على ثلاثة من أعظم مخلوقاته وأكبرها، ورغم عظمها أشفقت (خافت) من حمل الأمانة؛ لعظم مسؤوليتها، خوفاً أن لا تقوم بالواجب عليها، بينما الإنسان الموصوف بالظلم والجهل أقدم على حملها دون القيام بحفظها كما يجب؛ بدليل أنه وصفه بأنه (كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) وهذا هو سبب ذمه.^(١٥٩) والله أعلم.

()

()

() :

()

:/ :

/ :

وقوله ﷺ « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا »^(١٦٠) فتبرؤ النبي ﷺ من الغاشِّ يدلُّ على: أنَّ الغشَّ من كبائر الذنوب؛ لأنَّ ضابط الكبيرة: هي ما رتب على فعلها حدٌّ أو عقوبةٌ في الدنيا، أو وعيدٌ في الآخرة،^(١٦١) وهذا الضابط منطبقٌ هنا على مرتكب الغشِّ والتزوير في التعامل مع غيره من الناس، بما في ذلك الغشُّ والخداع في باب النكاح، والنصوص في هذا الباب كثيرة معلومة، فلا داعي لاستقصائها.

فإذا تبين غشُّ أحد الزوجين للآخر فمن حقَّ الطرف السليم حماية نفسه، واتخاذ كافة الأسباب اللازمة لذلك، بما فيها المطالبة بدفع التعويضات المناسبة للأضرار التي لحقت به فعلاً، جرّاء هذا الغشِّ والخداع المحرّم، ثم هناك حقوق أخرى تخصُّ عصابة الطرف المتضرّر وورثته، ولهم الحقُّ في المطالبة بها لدى الجهات القضائية، والتنفيذية.

هذا كلّهُ في حالة كون أحد الزوجين عالماً بوجود المرض أو العيب فيه قبل العقد، لكنه كتمه تعمدًا، وتلبيةً لحصول مطلوبه ورغبته، على حساب تضرر الطرف المقابل بذلك، وهي الزوجة.

:

إذا أقدم أحد الزوجين على عقد النكاح غير عالمٍ بأنه مصابٌ بذلك المرض الخطير المعدي، ولم يعلم به إلاّ بعد العقد، فإنَّ جهله بذلك يعفيه من العقوبات

() ﷺ: « / » :

() /

الخاصة التي تترتب على من علم بالمرض قبل العقد، لكنَّ عدم علمه بأنه مصابُّ به لا يمنع الزوجة من حقِّها في طلب التفريق بينها وبينه إن رغبت بالفرقة ؛ خوفاً على نفسها من الضرر، ووقايةً من انتقال المرض إليها.

ومن المهمُّ هنا: التنبيه على ثلاثة أمور:

: أنَّ دعوى التفريق بين الزوجين بسبب مرض (الإيدز) لا يعتبر قذفاً للمصاب به، ما دامت الدعوى قاصرةً على طلب الفرقة لأجله ؛ لأنَّ سبب الإصابة به ليس قاصراً على فعل الفاحشة فحسب، بل قد تكون - بقدر الله - بأسبابٍ متعدِّدةٍ كما مضى.^(١٦٢)

: أنَّ طلب التفريق بين الزوجين بسبب المرض المذكور لا يعتبر شهادةً صالحةً لإقامة نصاب الشهادة الشرعي في كل من الزنا واللواط، طالما علمنا: أنَّ للإصابة به أسباباً متعدِّدة ؛ ولأنَّ الشرع المطهر لم يعتبر لثبوت جريمة الزنا أو اللواط إلاَّ الإقرار المعتبر شرعاً، أو شهادة أربعة من الرجال الأحرار العدول.

: أنه يتعين على القاضي إقامة الحدِّ الشرعي على المصاب بمرض (الإيدز) إذا حصل منه إقرار بارتكاب إحدى الفاحشتين: الزنا أو اللواط، أو شهد بذلك أربعة من الرجال المعتبرين ديناً وأمانةً، ورشداً، والله تعالى أعلم وأحكم، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين.

وتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ، وبيانها كآآتي :

: أن دواعي الكشف الطبي على الخطيبين لا يخلو من أمرين :

: ما قد يوجد في أحد الزوجين من العيوب المخلة بمقاصد النكاح

الأساسية ، كالعقم والعنة الخلقية في الرجل ، وكالرتق ، والعفل ، والفتق في المرأة ، أو المنفرة له عن الآخر ، كالجذام ، والبرص ، وبخر الفم الكريه ، واستطلاق البول ، ونحوها من العيوب المشتركة بين الرجال والنساء

: ما قد يتلى به بعض الناس في هذا العصر من الأمراض المعدية ،

التي قد يصل ضررها إلى حدّ القتل بقدر الله تعالى ، كمرض (الإيدز) (والزهري) (والسيلان) والفيروس الكبدي ، وغيرها.

: أن العيوب في النكاح تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يختص بالرجال ،

كقطع الذكر ، والعنة ، وسل الخصيتين ، والقسم الثاني : يختص بالنساء ، كالرتق ، والفتق والعفل ، ونحوها ، والقسم الثالث مشترك بين الرجال والنساء ، كالباسور وناصور ، والجذام ، والبرص ، والعقم ، والجنون ، وبخر الفم ، وغير ذلك. وهي على الصحيح : محدودة بكلّ ما يخل بمقاصد النكاح الأساسية ، وهذا يشمل المذكورة في البحث ، وغيرها مما لم يذكر هنا ، وليست معدودة بعدد محدّد ، بمعنى : أنها لا تنحصر بعدد معين.

: أن حكم الكشف على الخطيبين قبل عقد النكاح لا يخلو من حالين :

: أن لا يعرف عن أحدهما ، ولا عن أحده من قرابتهما شيء من

العيوب المخلة بمقاصد النكاح ، ولا الأمراض الوبائية المعدية ، فحكم الكشف الطبي عليهما حال صحتهما مباح جائز ؛ لأنّ الأصل - في هذه الحال - سلامتهما من

العيوب والأمراض المخلة بمقاصد النكاح الأساسية، حتى يثبت أو يغلب على الظن ما يعارض هذا الأصل، فلا يجب الكشف حينئذٍ، استصحاباً لأصل السلامة.

: أن يعرف عن الرجل أو المرأة، أو عن أحدٍ من قرابتهما شيءٌ من

العيوب التي تنتشر بين أفراد الأسرة عادةً، كالضعف الشديد في النظر، والعقم، والحوَل، والسمنة المفرطة، والبرص، ذلك.

أو عرف عن الخطيئين، أو عن أحدٍ من قرابتهما شيءٌ من تلك العيوب المذكورة، أو الأمراض الوبائية المعدية.

: أن الكشف الطبي واجبٌ حال اشتراطه من الخاطب، أو المخطوبة أو

وليُّ أحدهما، أو أمر به ولي الأمر، لورود النصوص الآمرة بوجوب الوفاء بالعهود والمواثيق بين المسلمين، ووجوب طاعة وليٍّ أمر المسلمين.

: أن الكشف الطبي على من دعت الحاجة إلى الكشف عليه من الزوجين

بعد العقد - ولو بعد مرور سنواتٍ على حياتهما الزوجية - : واجب محتم على من غلب على الظن وجود عيبٍ فيه يخل بمقصدٍ من مقاصد النكاح، أو مرضٍ وبائيٍّ معدٍ، يلحق ضرراً بالمخالط له، دفعاً للضرر عن الطرف السليم.

: أنه في حالة اكتشاف مرضٍ وبائيٍّ في أحد الزوجين بعد العقد ومرار

وقتٍ على حياتهما الزوجية يختلف من حيث الوجوب وعدمه باختلاف حالة الطرف الآخر من الزوجين، من حيث انتقال المرض إليه من عدمه، وباختلاف علم الطرف المصاب به وكتمانه ذلك من عدمه.

والله تعالى أعلم.

- [١] أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، لمحمد بن درويش بن محمد الحوت ،
نشر: دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ الطبعة.
- [٢] الأشباه والنظائر ، للشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم المولود سنة: ٩٢٦ ،
المتوفى سنة: ٩٧٠ هـ) نشر: دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، طبعة (١٤٠٠) هـ
عدد الأجزاء : ١ .
- [٣] الأشباه والنظائر ، لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، نشر: دار
الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ عدد الأجزاء / ٢ ، وشرح الكوكب
المنير ١٧٧ / ٣ .
- [٤] الأشباه والنظائر ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى : ٩١١ هـ نشر:
دار الكتب العلمية ، سنة: ١٤٠٣ هـ بيروت ، عدد الأجزاء : ١
- [٥] أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ، للدكتور عياض بن نامي السلمي ، عضو
هيئة التدريس بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض ، جزء واحد.
- [٦] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد
القادر الجكني الشنقيطي ، (المتوفى: ١٣٩٣ هـ
- [٧] الأمراض الجنسية أسبابها وعلاجها ، للدكتور محمد علي البار ، بدون تاريخ ،
ولا مكان طبع.
- [٨] الإنصاف في معرفة الراجح ، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ٨
/ ١٣٨ ، نشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ

[٩] التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي ، تحقيق : د. عبد الرحمن الجبرين ، ود. عوض القرني ، ود. أحمد السراح ، نشر : مكتبة الرشد بالرياض ، ١٤٢١ هـ عدد الأجزاء : ٨.

[١٠] تحفة الحبيب على شرح الخطيب ، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي ، نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، سنة : ١٤١٧ هـ الطبعة : الأولى ، عدد الأجزاء / ٥.

[١١] تفسير فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي ، المتوفى عام ١٤١٨ هـ

[١٢] تفسير القرآن العظيم ، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، نشر : دار طيبة بالرياض ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠ هـ عدد الأجزاء : ٨.

[١٣] تفسير المنار ، للشيخ محمد رشيد بن علي رضا (المتوفى : ١٣٥٤ هـ نشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة : ١٩٩٠ م ، عدد الأجزاء : ١٢ جزءاً.

[١٤] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى : ٨٥٢ هـ نشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ

[١٥] تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار : دار إحياء التراث العربي بيروت ، عدد الأجزاء / ١٥ ، الطبعة : الأولى عام : ٢٠٠١ م ،

[١٦] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى : ١٣٧٦ هـ / ١ / ٩٠ ، تحقق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، نشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ عدد الأجزاء : ١ ،

- [١٧] جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ عدد الأجزاء: ٢٤.
- [١٨] الجامع الصحيح، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، المتوفى: ٢٥٦هـ نشر: دار الشعب القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، عدد الأجزاء: ٩.
- [١٩] الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ عدد الأجزاء: ٢٠ جزء (في ١٠ مجلدات).
- [٢٠] دراسة مختصرة على الفقه الحنبلي لكتاب النكاح، لفهد بن محمد الحميري، المأذون الشرعي لعقود الأنكحة، بدون تاريخ ولا مكان طبع.
- [٢١] الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز هجر للبحوث، نشر: دار هجر مصر، طبعة عام: ١٤٢٤هـ
- [٢٢] دليل الطالب لنيل المطالب، للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر: دار طيبة الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ
- [٢٣] الروض المربع شرح زاد المستنقع، في اختصار المقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ١ / ٣٤٢، تحقيق: سعيد محمد اللحام، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان،

[٢٤] زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ عدد الأجزاء: ٥.

[٢٥] سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، نشر: دار الكتاب العربي بيروت، عدد الأجزاء: ٤

[٢٦] سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى: ٢٧٣هـ كتب حواشيه: محمود خليل، نشر: مكتبة أبي المعاطي، عدد الأجزاء: ٥.

[٢٧] السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، نشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدرآباد، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٤٤هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

[٢٨] سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، عدد الأجزاء: ٥.

[٢٩] سنن النسائي أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، لسنة: ١٤٠٦ - ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ٨.

[٣٠] شرح زاد المستقنع، للشيخ حمد بن عبد الله الحمد، بدون تاريخ، ولا مكان طبع.

[٣١] شرح زاد المستقنع، لمحمد بن محمد المختار الشنقيطي، بدون تاريخ، ولا مكان طبع.

[٣٢] شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق + بيروت، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ عدد الأجزاء: ١٦.

- [٣٣] شرح صحيح البخارى، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل البكري القرطبي، نشر دار: مكتبة الرشد، السعودية الرياض، ١٤٢٣هـ الطبعة: الثانية، تحقيق: أبي تميم ياسر ابن إبراهيم، عدد الأجزاء: ١٠.
- [٣٤] شرح الكوكب المنير، لأبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار، (المتوفى: ٩٧٢ هـ تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٨هـ
- [٣٥] الشرح الممتع على زاد المستقنع، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، المتوفى سنة: ١٤٢١هـ نشر دار: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ عدد الأجزاء: ١٥.
- [٣٦] شرح النووي على صحيح مسلم، نشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية، لعام: ١٣٩٢ م، عدد الأجزاء: ١٨.
- [٣٧] صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، نشر: دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: ثمانية، في أربعة مجلدات.
- [٣٨] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني الحنفي، بدون تاريخ ولا مكان طبع
- [٣٩] فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: دار المعرفة، بيروت، طبعة عام: ١٣٧٩، عدد الأجزاء: ١٣.
- [٤٠] القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير، لعبد الرحمن بن صالح عبداللطيف، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ

[٤١] كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، عدد الأجزاء: ٨.

[٤٢] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، أ.د. مصطفى عبد الرؤوف أبو لسان، مستشار علوم المختبرات الطبية - لندن، و نائب رئيس الاتحاد العربي للبيولوجيا السريرية، وأمين عام الاتحاد العربي للكيمياء السريرية سابقاً.

[٤٣] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، عدد الأجزاء: ١٠.

[٤٤] المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، لعام ١٤٠٠، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، عدد الأجزاء: ٦.

[٤٥] مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ٥٨٦/١، تحقيق: محمود خاطر، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الجديدة، ١٤١٥ - ١٩٩٥، عدد الأجزاء: ١.

[٤٦] مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، نشر: مؤسسة قرطبة القاهرة، عدد الأجزاء: ٦.

[٤٧] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، المتوفى: نحو ٧٧٠ هـ.

[٤٨]/المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، نشر: دار الحرمين

القاهرة ، سنة : ١٤١٥ ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن

إبراهيم الحسيني ، عشرة أجزاء.

[٤٩]/المقاصد عند الإمام الشاطبي ، دراسة أصولية فقهية ، لمحمود عبد الهادي فاعور ،

الطبعة : الأولى ، سنة ١٤٢٧ هـ نشر : بسيوني للطباعة ، صيدا لبنان.

[٥٠] موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي الحميري ، أبو عبدالله ، رواية يحيى الليثي

نشر : دار إحياء التراث العربي ، مصر ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، عدد

الأجزاء : ٢.

[٥١]/الموافقات ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ٦ /

٤٤٨ ، (المتوفى : ٧٩٠ هـ تحقيق : أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، نشر :

دار ابن عفان الطبعة : الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ عدد الأجزاء : ٧.

[٥٢]/الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٤ / ٢٥٦ ، صادرة عن : وزارة الأوقاف والشئون

الإسلامية بالكويت ، عدد الأجزاء : ٤٥ جزء ، الطبعة : (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧

هـ الأجزاء ١ - ٢٣ : الطبعة الثانية ، دار السلاسل - الكويت ، والأجزاء ٢٤

- ٣٨ : الطبعة الأولى ، مطابع دار الصفوة بمصر ، والأجزاء ٣٩ - ٤٥ :

الطبعة الثانية ، طبع الوزارة بالكويت.

[٥٣]/النهاية في غريب الأثر ، المبارك بن محمد الجزري ٤ / ٤٨٥ ، نشر : المكتبة العلمية

بيروت ، ١٣٩٩ هـ تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، عدد

الأجزاء : ٥.

The Medical Examination in Marriage Contract and Its Benefits

Dr. Mohammed Ahmed Ali wasel

Qassim University, Sharia college, Fiqh department

(Received 16/3/1432H; accepted for publication 6/6/1432H)

Abstract. include the most important findings of the researcher and described as follows:

First: the subjects of medical examination of the intending spouses is not without two thing:

The first thing : when there is in couple of disadvantages against the fundamental purpose of marriage, such as Infertility, and impotence in men and as darn , hernia in women, or repulsive from the other, such as leprosy and bad breath and other from the defects common among men and women .

The second thing: what gets to some people in this age from infectious diseases that may harm up to a murder by the power of Allah as (AIDS), (Gonorrhea),(Syphilis) and hepatitis virus and other.

Second: the defects in the marriage are divided into three sections:

section only for men as spare penis, the impotence, and the cut off the testicles and the second section only for women as darn, hernia and other and the third section common among men and women as hemorrhoid, fistula, leprosy, sterility, madness, bad breath and other. It really has limited each spoil basic purpose of marriage, this include listed in the search and others not mentioned here and not a few number of specific, this means: they are not confined to a certain number.

Third: that the rule of discover on the engaged couple before the marriage contract is not free of two things:

The first case: do not know about one or about one of their relatives any thing of defects against the purpose of the marriage and the epidemiology of infetious diseases, the rule of the medical examinational is permissible Alehmahal their health, because the basic principle of safety defects and diseases against the fundamental purpose of marriage , even thought must not be disclosed.

the second case: to know about man or woman or about any one from their relatives some thing of defects that are usually spread between the family as a very weak in vision , infertility, squint in the eyes, obesity, leprosy and other.

Fourth: the duty of the medical examination when required by the fiancé or fiancée or one of them or by guardian because mention the texts which order must fulfillment of covenants between Muslims and the necessity of obedience to the guardian of the Muslims.

Fifth: the medical examination of the needs of the couple after the marriage contract even after years of their married life, duty when the thought that one of them has a defect, invalidate the basic purpose of the marriage or infetious disease pandemic cause damage to the other, to ward off harm from a healthy person.